الآثار التبادلية بين النظام المصري للتأمين الاجتماعي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية"

غادة رجاء قطب 1
gragaee@gmail.com
دينا طلعت حمدي نيل 2
dtalaat@horus.edu.eg.
وائل محمد علي فرج3
wael.ali@fa-hists.edu.eg

ملخص البحث:

تعتبر العلاقة بين التأمينات الاجتماعية وبين المتغيرات الاقتصادية علاقة تبادلية، حيث ترتبط التأمينات الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالتقلبات الاقتصادية، فالنظام الاقتصادي للدولة إنما يمثل إطاراً عاماً لنظام التأمينات الاجتماعية يتحدد من خلاله الملامح الأساسية لهذا النظام وموارد تمويله وإدارته. ويتضح بدراسة الآثار الاقتصادية مدى تأثير نظام التأمينات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنظام التأميني ومن ثم صار تحليل هذا الأثر على بعض المتغيرات الأكثر ارتباطًا بالنظام التأميني في الاقتصاد المصري، والتعرف عليه هو نقطة

1. دكتوراه اقتصاد- جامعة الأزهرعضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع
2. مدرس الرياضيات والتأمين كلية ادارة الأعمال- جامعة حورس
3. مدرس الرياضيات والتأمين معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

أساسية للتعرف على الجدوى الاقتصادية لنظام التأمينات الاجتماعية في الاقتصاد القومي. وبناء عليه كان الهدف من هذا البحث هو تحليل الآثار التبادلية بين النظام المصري للتأمين الاجتماعي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تمثلت في الموازنة العامة، والتنمية الاقتصادية، ومستويات الادخار، وهيكل الاستثمار. واقتصر البحث على دراسة العلاقة بين نظام التأمين الاجتماعي في مصر (الصندوق الحكومي)، والذي ينظمه قانون التأمين الاجتماعي رقم (79) لعام 1975 وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك خلال الفترة الزمنية (1998 – 2020).

Abstract

The relationship between social security and economic factors is a reciprocal one. The state's economic system serves as a fundamental foundation for the social security system, determining its essential elements, funding, and administrative assets. The economic effects study shows the extent of the impact of the social insurance system on some of the economic variables related to the insurance system, and then the analysis of this impact on some of the variables most closely related to the insurance system in the Egyptian economy, and identifying it is an essential point to determining the economic feasibility of the social insurance system in the national economy. This study aims to examine the reciprocal impacts of the Egyptian social insurance system and various macroeconomic factors such as the general budget, economic development, savings levels, and investment structure. The research is limited to analyzing the relationship between the social insurance system in Egypt (the government fund), which is regulated by the Social Insurance Law No. (79) of 1975, and some macroeconomic variables, during the time period (1998-2020).

مقدمة:

نشأت فكرة التأمين الاجتماعي لحماية الإنسان ضد ما يسمى بالخطر الاجتماعي؛ فالحماية الاجتماعية هي ما تمنحه نظم التأمين الاجتماعي لأفراد المجتمع، ويرتبط تطبيق هذه الحماية الاجتماعية بالسياسات والبرامج التي تحد من الفقر وتعزز قدرة الأفراد على حماية أنفسهم ضد المخاطر التي يسببها انقطاع أو فقدان الدخل.

على الرغم من أن التأمينات الاجتماعية، ترمز أساساً إلى أهداف وغايات اجتماعية ترتبط كلها بتأمين المواطنين على حاضرهم ومستقبلهم ضد المخاطر الاجتماعية إلا أنها ذات أبعاد اقتصادية؛ فالعلاقة بين نظم التأمينات الاجتماعية وبين السياسات الاقتصادية علاقة تبادلية؛ فالسياسات الاقتصادية تؤثر في اختيار النظام التمويلي المتبع للتأمينات والذي يتحدد بمرحلة النمو الاقتصادي، فضلًا عن تحديدها لمساراتها الاستثمارية، ثم إنها ـــــ أي السياسات الاقتصادية ـــــ تتأثر بنظم التأمينات من خلال تحديدها لنسب المزايا التأمينية ونسب الاشتراكات والتي تؤثر في القوة الشرائية لشريحة المستفيدين من النظام.

ويتميز نظام التأمينات الاجتماعية بكونه أداةَ لاستقطاع جزء من الدخل القومي وأداةً لتوزيعه، ويعتمد النظام في قيامه بتلك العملية المزدوجة على مبدأ التكافل الاجتماعي، فيأْخَذ من كل فرد بقدر إمكاناته ويُعطِي لكل فرد وفقًا لحاجتهِ، وبذلك يساعد هذا النظام في محاربة الفقر وتوفير الأمان الاجتماعي للمواطنين بما يرفع مستوى معيشتهم، ناهيك عن الأثر الهام الذي يحدثه هذا

النظام في الاقتصاد القومي، حيث تعمل التأمينات الاجتماعية على صيانة رأس المال البشري والذي ينعكس على زيادة قدرة الأفراد على العمل والرغبة فيه، وذلك من خلال تأمين دخول الأفراد وعلاج أحوالهم الاقتصادية عند تعرضهم للمخاطر الاجتماعية عن طريق صرف الإعانات النقدية والعينية.

وترتبط التأمينات الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالتقلبات الاقتصادية، فمن خلال زيادة نسبة الاشتراكات أو انخفاض الإعانات يتم امتصاص دخول الأفراد وما يستتبع ذلك من انخفاض القوة الشرائية وما يترتب عليه من آثار اقتصادية، ثم إن انخفاض نسبة الاشتراكات وزيادة الإعانات يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية بآثارها التضخمية.

مشكلة البحث

في ضوء اختلاف الاتجاهات ما بين مؤيد ومعارض تجاه ما طُرح من اقتراحات تتعلق بقضية التأمينات الاجتماعية في مصر، والتساؤلات التي أثارتها تلك القضية، وفي ظل ما تشهده نظم التأمينات الاجتماعية في مختلف دول العالم من تحول، فإن الأمر يقتضي تحليلًا واضحًا يستند إلى أساس نظري من خلال دراسة العلاقة التبادلية بين نظام التأمين الاجتماعي المصري وبين بعض المتغيرات الاقتصادية. ناهيك عن دور نظام التأمينات الاجتماعية في مكافحة الفقر خاصة بين كبار السن. ذلك من خلال أليات الادخار الإجباري والتي تتم بغض النظر عن مقدار دخلهم.

وفي ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

ما علاقة التأمينات الاجتماعية بالموازنة العامة للدولة والتضخم والتنمية الاقتصادية والادخار والاستثمار؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث من الناحية التطبيقية في النقاط التاليه:

1. يهتم التأمين الاجتماعي بأهم الاخطار التي يتعرض لها الإنسان والتي تندرج تحت تأمينات الأشخاص وهي ستة أخطار (الشيخوخة، والعجز، والوفاة، وخطر اصابات العمل، وخطر المرض، وخطر البطالة) ويتم التعامل معهم من خلال تأمين الشيخوخة وتأمين العجز وتأمين الوفاة وتأمين إصابات العمل والمرض وأخيراً تأمين البطالة.
2. يحقق نظام التأمينات الاجتماعية مجموعة من الأهداف الاجتماعية والتي تتمثل في تعويض الدخل، واعادة توزيع الدخل، وتعويض الخطر، مما يعمل على تحقيق الاستقرار المادي للمُؤمن عليه ولأسرته مما يجعله يؤدي عمله في إطار نفسي وذهني مُرْضٍ.
3. يمثل التأمين الاجتماعي دعامة أساسية من دعامات الاستقرار للاقتصاد المصري، كما يمثل محوراً هاماً من محاور التنمية الاقتصادية في مصر؛ حيث بلغ رصيد المال الاحتياطي لنظام التأمين الاجتماعي في عام 2020/2019(493660 مليون جنيه)[1]، ومما لا

1) تقرير الحساب الختامي لإنجازات ونتائج أعمال الصندوق، الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي للسنة المالية 2020/2019.

شك فيه أن هذا الفائض يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدامه في الاقتصاد.

وبناء عليه تنبع أهمية هذا البحث من ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتأمينات الاجتماعية بما يراعي تحقيق الأهداف الاقتصادية بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، وكذا الكفاءة المالية للموارد التأمينية الضخمة التي أنتجها النظام التأميني المصري عبر تطوره مع مراعاة البعد الاجتماعي المتمثل في تحقيق أكبر فائدة ممكنة لجمهور المستفيدين من هذا النظام.

منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في:

دراسة وتحليل سلسلة البيانات المالية للصندوق الحكومي للتأمين الاجتماعي، الخاصة بالايرادات والمصروفات والاحتياطيات والأموال المستثمرة وعوائد الاستثمار المحققة عبر استخدام أداة التحليل الإحصائي والأداة التاريخية.

على أن يتم ذلك من خلال التحليل الاقتصادي والإحصائي بالاستعانة بمصادر البيانات التالية:

1. وزارة التأمينات المصرية، تقرير إنجازات ونتائج الأعمال، سنوات مختلفة.
2. وزارة المالية المصرية، تقرير نتائج أعمال قطاع التأمينات الاجتماعية، سنوات مختلفة.

3. الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، تقرير الحساب الختامي لإنجازات ونتائج أعمال الصندوق، سنوات مختلفة.
4. وزارة المالية المصرية، الحساب الختامي للموازنة العامة، سنوات مختلفة.
5. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

حدود البحث

1. يقتصر البحث على التأمين الاجتماعي وما يوفره من معاشات تقاعدية.
2. تحليل العلاقة بين نظام التأمين الاجتماعي في مصر (الصندوق الحكومي)، والذي ينظمه قانون التأمين الاجتماعي رقم(79) لعام 1975 وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك خلال الفترة من(1998 – 2020).

فروض البحث

1. تتميز نظم التأمينات الاجتماعية بأثارها الإيجابية على الاقتصاد القومي في مصر.
2. يؤثر معدل العائد على استثمار أموال النظام التأميني تأثيراً إيجابياً على معدل الاشتراكات في مصر.
3. يؤثر معدل التضخم السائد في الاقتصاد تأثيراً سلبياً على معدل الاشتراكات في مصر.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مني السيد الطاهري (2002)

الهدف من هذه الدراسة معرفة وتقييم أساليب استثمار أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وتحليل أداء ومكونات صناديق التأمين الاجتماعي في البورصة. وتوصلت إلى أن محفظة استثمار الهيئة هي محفظة جامدة، حيث أنها طوال فترة البحث استثمرت هذا الاحتياطي المتراكم في ستة قنوات فقط. كما توصلت إلى أن استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في البورصة يُعرض أموال المؤمن عليهم للخطر.

2. دراسة أمنية حلمي (2006)

أوضحت هذه الدراسة أن نظام المعاشات الحالي- رغم مزاياه- أصبح غير قادر على تحقيق الاستدامة المالية في الأجل الطويل أو الكفاءة الاقتصادية أو العدالة في توزيع الدخل، مما يدفع إلى التحول نحو نظام جديد للمعاشات في مصر. وأرجعت الورقة القصور في أداء النظام الحالي إلى أربعة عوامل رئيسة: ارتفاع معدل الإعالة، وطبيعة القواعد المطبقة، والأسلوب المتبع في تمويل المعاشات المستحقة، والطريقة التي تدار بها أموال المعاشات. واقترحت الدراسة ضرورة إتاحة كافة المعلومات التي تعزز ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل تجاههم عندما يحين وقت تقاعدهم في المستقبل، وعدم توسعها في استخدام أموال المعاشات في تمويل عجز الموازنة العامة، وأن معدل العائد المضاف

لمدخراتهم يضمن لهم المحافظة على القيمة الحقيقية لمعاش يحقق لهم حياة كريمة.

3. دراسة منى ابراهيم محمود (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي لنظام التأمينات الاجتماعية في مصر والتحديات التي يواجهها هذا النظام، كما هدفت إلى محاولة رسم سياسة واضحة المعالم لمعاجة هذه التحديات من خلال اقتراح نظام تأميني أكثر كفاءة، وتوصلت البحث إلى تواضع مستوى المزايا التي يقدمها نظام التأمين الاجتماعي المصري على الرغم من ارتفاع معدل الاشتراكات، وبالتالي فإن النظام بحاجة إلى ضرورة العمل على زيادة موارده التأمينية لرفع هذا المستوى المتواضع للمزايا، وفي ظل ما يعانيه النظام من ارتفاع معدلات الاشتراكات فإنه من الصعب زيادة الموارد عن طريق رفع معدلات الاشتراكات، وهو الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إيجاد وسائل أخرى لزيادة موارد النظام ومن ثم رفع المزايا التأمينية. ولذلك اقترحت تقديم نموذج مبسط لنظام تأميني جديد من خلال إعادة هيكلته.

4. دراسة أحمد محمد عادل (2012)

الهدف من هذه الدراسة التعرف على الجوانب المالية والآثار الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر، وقد توصلت إلى أن نظام التأمين الحالي يواجه مشكلات اقتصادية خطيرة أهمها ضعف الملاءة المالية للنظام (نسبيًّا) بسبب التشابك المالى مع بنك الاستثمار القومي والخزانة العامة، كما توصلت إلى أن نظام التأمين الاجتماعي المصري له آثار

اقتصادية مهمة منها ماهو سلبي يتمثل أثره المباشر في زيادة معدل التضخم بالإضافة إلى آثار سلبية جسيمة على الاقتصاد المصري (آثار غير مباشرة) .ويُستَنتج من ذلك أنه نظام يحمل عوامل انهياره في داخله.

5. دراسة وائل محمد على فرج(2014)

الهدف من هذه الدراسة التوصل لأفضل الطرق الاستثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن لمواجهة التزامات الهيئة المستقبلية مع اقتراح عدة قنوات استثمارية حديثة وقد توصل الباحث إلى تطبيق نموذج مقترح لتوزيع الاستثمارات في نظام التأمين الاجتماعي المصري، كما توصل إلى أن الانخفاض في درجة المخاطرة لا يتبعه انخفاض مكافئ في معدل العائد. وأوصى الباحث بضرورة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في قنوات تحافظ على قيمتها الحقيقية مثل الذهب والعقارات.

6. دراسة شيماء محمد كامل أحمد (2019):

تمثل الهدف من هذه الدراسة في تقدير نموذج كمى من أجل التنبؤ بفائض أو عجز نظام المعاشات فى جمهورية مصر العربية، الأمر الذى يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظام بما يتلائم مع حجم الالتزامات السنوية المتوقعة. وتوصلت البحث إلى أنه نتيجة لتعرض النظام للعديد من التحديات والمعوقات التي قد تكون حاجز قويًا أمام تطوره ،الأمر الذي ترتب عليه وجود عجز متوقع في النظام سواء تم التنبؤ بإستخدام الأساليب العشوائية أو بتطبيق الإسلوب الإكتوارى من وجهة نظر الشخص المعتدل، وأوصت البحث بإعادة النظر في تخفيض نسب الاشتراك وذلك من أجل التخلص من ظاهرة

التهرب التأميني، وتشجيع أصحاب الأعمال والمشروعات لخلق وظائف جديدة الأمر الذي يترتب عليه التخلص من ارتفاع معدل البطالة.

خطة البحث:

تمثلت خطة هذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: علاقة التأمينات الاجتماعية بالموازنة العامة.

ثانياً: التأثير المتبادل بين التأمينات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: أثر التضخم على التأمينات الاجتماعية.

رابعاً: العلاقة بين التأمينات الاجتماعية ومستويات الادخار.

خامساً: تحليل أثر أموال التأمينات الاجتماعية على هيكل الاستثمار.

أولاً: علاقة التأمينات الاجتماعية بالموازنة العامة

إن العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة في مصر علاقة جوهرية تنطلق من أن كلًا منهما نظام يصبغ عليه الطابع الاجتماعي من قبل الحكومة تجاه المواطنين؛ فنظام التأمينات الاجتماعية تقوم الحكومة على الإشراف عليه وتمويله جزئيًا من أجل الرعاية الاجتماعية للمواطنين وتوفير الأمن الاقتصادي على مستقبلهم من خلال ضمان استمرار الدخل بعدما ينقطع دخلهم بسبب بلوغ السن أو العجز أو الوفاة، أما الموازنة العامة فهي تمثل البرنامج المالي للأنشطة التي تقوم بها الحكومة في توفير الخدمات العامة للمواطنين مجانًا أو بمقابل رمزي مثل الصحة والتعليم والأمن وغيرها من الخدمات.

ولا تقتصر هذه العلاقة على كونهما يعملان لتحقيق الهدف الاجتماعي للدولة، ولكن توجد علاقة مالية كبيرة بينهما فأموال التأمينات تمثل المصدر الأساسي لتمويل عجز الموازنة [1]، كما أن الحكومة ترصد في الموازنة مبالغ في صورة إعانات لصناديق التأمينات الاجتماعية لتمويل الزيادات التي تتقرر في المعاشات سنوياً(عمر،2002).

ولقد تطور تنظيم العلاقة بين التأمينات والموازنة طبقًا لعدة أشكال بدءاً من تبعية التأمينات لوزارة المالية ودمج أموالها إليها إلى أن وصل للوضع الحاضر بجدولة مديونية وزارة المالية لدى التأمينات على تسوية 900 مليار جنيه مديونية على الوزارة لصالح التأمنيات، بحيث تتولى وزارة المالية سدادها خلال 50 عاماً، بداية من العام المالى 2020/2019 والذي يعد القسط الأول بواقع 160 مليار جنيه.

ولتوضيح التشابك المالي بين الموازنة العامة والتأمينات الاجتماعية يتم حصر الآتي:

- مجموع الأموال المحولة من الخزانة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- رصيد الأموال المحولة من التأمينات للخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي.

[1]) تم زيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي من قبل الحكومة مقارنة بالاقتراض الخارجي عقب اتفاقية خفض الديون الخارجية لمصر وإعادة جدولتها في إطار نادي باريس برعاية صندوق النقد الدولي عام 1991؛ حيث تم تقييد الاقتراض الحكومي من الأسواق الأجنبية، وبدأ الاقتراض الداخلي عن طريق الاعتماد بصفة أساسية على مصادر محلية حقيقية لتمويل العجز كإصدار أذون على الخزانة العامة وغيرها.

حيث يتحدد أثر هذا التشابك على النظام التأميني المصري من خلال مسارين:

الأول: إذا قام نظام التأمين الاجتماعي بتمويل عجز الموازنة والاستثمارات العامة (عن طريق الأموال المحولة من التأمينات للخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي) وبذلك يحدث إعادة توزيع لخارج النظام .

ثانياً: وفي المقابل إذا حصل النظام على دعم (عن طريق الأموال المحولة من الخزانة العامة للتأمينات) يكون هناك إعادة توزيع لصالح النظام.

والمحصلة النهائية تكون الأثر الصافي للتدفقات المالية الخارجة والداخلة للنظام.

ويوضح الشكل رقم (1) التالي مجموع المبالغ المحولة من نظام التأمين الاجتماعي إلى الخزانة العامة والعكس، وذلك خلال الفترة من 1998 حتى 2019

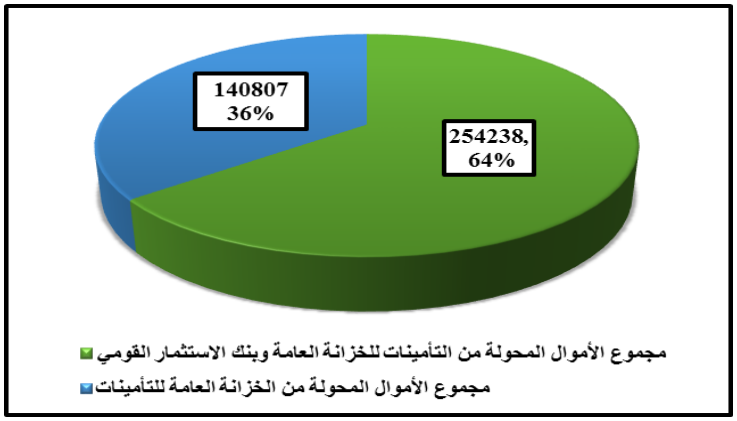

المصدر: اعداد الباحثين من واقع بيانات تقارير انجازات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي اعداد مختلفة. الشكل رقم (1)

نسبة الأموال المحولة من نظام التأمينات الاجتماعية الى بنك الاستثمار القومي والخزانة العامة في مصر خلال الفترة من (1998 – 2020)

يوضح الشكل السابق أن مجموع التدفقات المحولة خلال الفترة من 1998وحتى 2020 من نظام التأمين الاجتماعي للموازنة العامة بلغت 254.2 مليار جنيه تقريباً، وذلك بقيمة أكبر من تلك المحولة خلال نفس الفترة من الموازنة العامة إلى النظام والتي بلغت 140.8مليار جنيه تقريباً، وبالتالي فالأثر الصافي هو حدوث إعادة توزيع للدخل لخارج النظام، أي في غير صالح المشتركين.

ثانياً: التأثير المتبادل بين التأمينات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:

يظهر الدور البالغ للتأمينات الاجتماعية في دفع مسيرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر في صورتين:

1. قيام النظام التأميني بتوفير الدخل المناسب لنفقات المعيشة للمواطنين بعد بلوغ سن التقاعد، لمساعدتهم في الحصول على السلع والخدمات المختلفة، بما يؤدي لازدهار النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
2. الإسهام في انتعاش الاقتصاد بفضل الاحتياطيات والفوائض التأمينية الضخمة التي يفرزها النظام بوصفه مؤسسة مالية استثمارية ضخمة.

وبصفة عامة يمكن القول أن الزيادات المتتالية في استثمارات التأمينات الاجتماعية لم تنعكس بشكل كبير في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، وهناك سببان رئيسيان يفسران انخفاض تأثير استثمارات التأمينات الاجتماعية:

- الأول: اتجاه أكثر من 59% من الاستثمارات الحكومية إلي قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وأن تنفيذ هذه المشروعات يُحدث ضغوطًا تضخمية في الاقتصاد القومي؛ حيث يخلق الانفاق علي مشروعات البنية الأساسية دخولًا نقدية نولد طلبًا فعالًا في الحال، كما أن ناتج هذه المشروعات غير مباشر ولا يصلح لكي يشهد تزايد حجم الاستثمارات في هذه المشروعات.
- الثاني: أن هذه الاستثمارات قد انطوت على اختلال متمثل في سوء الادارة واختناقات في الانتاج ومشاكل في التسويق؛ بحيث لم تعد تعكس نفسها في شكل زيادة المقدرة الانتاجية بشكل واضح.

وبناء عليه فإن التخصيص الأمثل للموارد عن طريق الموازنة بين الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التوازن بينهما من متطلبات الاقتصاد القومي يعد أيضًا من متطلبات استثمار أموال النظام التأميني، وذلك باعتبار أن هيئة التأمينات الاجتماعية هيئه عامة يجب أن تتمشي سياستها الاستثمارية مع الخطط والمعايير التي تضعها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وإلا نتج عن ذلك إلحاق أضرار بالاقتصاد القومي.

وحيث إن مساهمة أموال التأمينات الاجتماعية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يتأتِ من استثمار أموالها عن طريق الدولة، ولكن يتأتى عن طريق مساهمة النظام في استثمار أموالها في المشاريع الاقتصادية التي تخدم التنمية من ناحية وتخصيص جزء من الاستثمارات لتمويل المشروعات الاجتماعية التي تعود بالنفع على المؤمن عليهم وخاصة في

مجالات التعليم والإسكان والخدمات الصحية والثقافية بحيث لا تتعارض مع الأهداف الاقتصادية للاستثمارات التأمينية.

وبالتالي يمكن القول أن السياسية الاستثمارية الحالية لم تسهم بالقدر المطلوب في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بالإضافة إلي أنها حملت الدولة بالمزيد من الأعباء.

ثالثاً: أثر التضخم على التأمينات الاجتماعية.

يؤدي التضخم الى انهيار نظم التأمينات الاجتماعية مالم تتخذ الوسائل الكفيلة بحل مشكلة التضخم، وبالتالي حل مشكلة التدهور في القيم الحقيقية للمعاشات مما يؤدي الى اشتداد موجة التهرب من نظم التأمينات وبل ومعارضة هذه النظم في حل المشاكل الاجتماعية التي أنشئت من أجلها (نصر عبد الحفيظ محمد، 2019)

عانت مصر من ويلات التضخم خلال فترة البحث من 1998 حتى عام 2020

ويوضح الجدول التالي تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من 1998 حتى 2019.

الجدول رقم (1)

تطور معدلات التضخم للفترة الزمنية (1998-2020)

السنة	معدل التضخم %
1998	4.18
1999	3.08
2000	2.68
2001	2.27
2002	2.74
2003	4.51
2004	16.9
2005	4.3
2006	7.7
2007	9.5
2008	18.3
2009	11.8
2010	11.1
2011	10.1
2012	7.1
2013	9.5

السنة	معدل التضخم %
2014	10.1
2015	10.4
2016	13.8
2017	29.5
2018	14.5
2019	9.2

المصدر: من اعداد الباحثين من واقع بيانات تقارير البنك المركزي المصري سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق تذبذب معدل التضخم ارتفاعاً وانخفاضاً خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة حوالي 9.7%

وطبقًا لتوصيات المنظمات الاقتصادية التي تقضي بأن معدلات التضخم تدل على مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية؛ يجب أن تقل عن 10% كمرحلة أولى، ثم 5% كمرحلة ثانية، وذلك وفق توصيات السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA)، وكذلك المقترحات الخاصة بتقوية الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا(الإيكواس ECOWAS)(الامام،2004)، إلى أنه وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي بلغ

معدل التضخم السنوي المتوسط في حدود 5.9% في الدول النامية، و 3.9% في الدول الصناعية[1] .

من الجدير بالذكر أن قيام المنتجين بنقل عبء حصة صاحب العمل للأمام يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي حالة استمرار زيادة مقدار هذه الحصة فستستمر الزيادة في المستوى العام للأسعار، أي زيادة في معدلات التضخم.

ومن أهم أسباب استمرار زيادة مقدار هذه الحصة، هو استمرار زيادة الأجور، وهو ما حدث في مصر خلال فترة الدراسة[2])، بالإضافة لرفع الحد الأقصى لأجر الاشتراك في التأمين الاجتماعي والذي يتم على أساسه تحديد مقدار هذه الحصة، وقد تم رفع الحد الأقصى للأجرين الأساسي والمتغير في مصر عدة مرات خلال فترة البحث من 1998 حتى 2020، وهو ما يعني أن اشتراكات التأمين الاجتماعي كانت أحد مكونات معدل التضخم في مصر خلال الفترة موضع البحث .

1 International Financial Statistics (IFS), IMF, Washington D.C. January, 2022.

2 الزيادة السنوية في الأجور كانت تهدف أساساً للحد من آثار التضخم على العاملين .ولمزيد من التفاصيل عن الزيادات التي حدثت في الأجور في مصر خلال فترة الدراسة، راجع القوانين والقرارات الممنوح بموجبها العلاوات الخاصة، انظر:
الموسوعة الشاملة لقوانين العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وجميع القرارات المكملة والمنفذة وأحكام المحكمة الدستورية العليا .المطابع الأميرية، طبعة ٢٠١٠ .ص ص ١٠٩-188.

ويوضح الشكل رقم (2)التالي، تطور كل من معدل تغير حصيلة الاشتراكات ومعدل تغير الأسعار (التضخم) في مصر من 1998 حتى 2020.

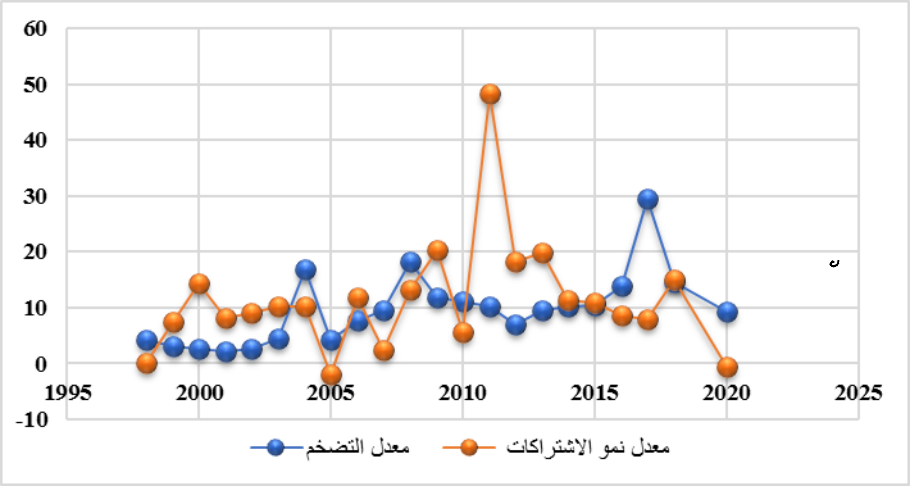

المصدر: اعداد الباحثين بناء على بيانات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

الشكل رقم (2)

تطور حصيلة الاشتراكات ومعدل التضخم في مصر للفترة الزمنية (1998-2020)

يبدو واضحاً من الشكل السابق أن ثمة علاقة طردية بين كل من معدل التضخم ومعدل نمو حصيلة الاشتراكات في مصر خلال الفترة من 1998 حتى 2020، مما يشير إلى انتقال عبء الاشتراكات للأسعار، وللتأكد من مدى صحة هذه العلاقة تم إجراء اختبار بيرسون لتحليل الارتباط بينهما، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول رقم (2) التالي:

الجدول (2)

تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS بين معدل نمو الاشتراكات ومعدل التضخم

Model Summary				
Model	R	R.Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.098a	.010	-.040	10.32130

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق أن معامل ارتباط بيرسون بين معدل الاشتراكات ومعدل التضخم في مصر بلغ مقداره 0.098 وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي ضعيف، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد هي 0.010 مما يعني أن التغير في معدل نمو حصيلة الاشتراكات يفسر حوالي 10% للتغير في معدل التضخم وباقي العوامل ترجع إلي عناصر أخري غير مدرجة بالنموذج.

وبناء عليه وبسبب التضخم تلجأ الدولة لزيادة المعاشات، وقد بلغ متوسط المعدل الاسمي السنوي لزيادة معاش الأجر الأساسي قيمة 12.3 % تقريباً، وهو ما يمثل حوالي 3.1% من إجمالي المعاش عن الأجرين الأساسي والمتغير. وبمقارنته بمتوسط معدل التضخم الذي بلغ9.7 % من الفترة(1998-2019)، نجد أن المعدل الحقيقي للزيادات السنوية المقررة للمعاش كان سالب القيمة حيث بلغ6.6%- وهو ما يعني أن القيمة الحقيقية

للمعاشات خلال الفترة المذكورة كانت تتناقص في المتوسط بهذا المعدل سنوياً.

أي أن النظام كان يفقد تدريجياً الهدف الذي أنشئ من أجله، مما يدل على عدم فاعلية النظام بسبب التضخم الذي كان متولداً منذ البداية بعدة عوامل كان منها نظام التأمين الاجتماعي نفسه، حيث يمكن القول، أن النظام التأميني الاجتماعي المصري يحمل عوامل انهياره بداخله إذا لم يتم التدخل لإصلاحه.

رابعاً: العلاقة بين التأمينات الاجتماعية ومستويات الادخار

يتحدد الأثر النهائي للتأمينات الاجتماعية على الادخار القومي من خلال حصيلة الاشتراكات، إذ أن هذه الاشتراكات تلعب عنصراً مؤثر في تكوين المدخرات المحلية في مصر، وفيما يلي يتم تناول هذا الأثر من خلال الربط بين حصيلة الاشتراكات والادخار في مصر.

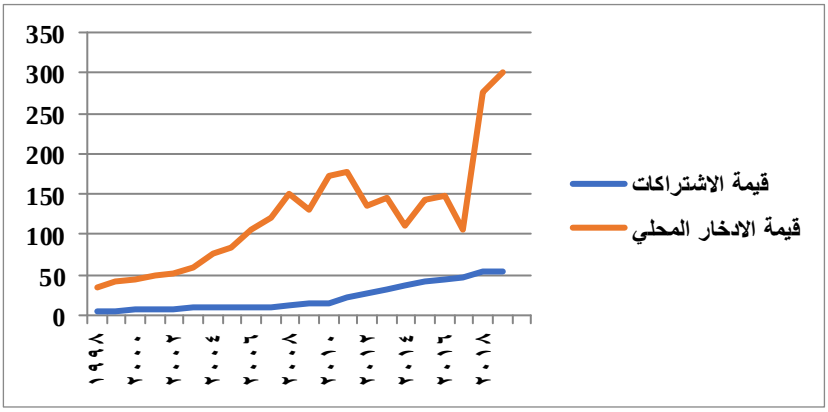

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

الشكل رقم(3)

تطور كل قيم الاشتراكات والادخار المحلي في مصر خلال الفترة من 1998 حتى 2020

يتضح من الشكل السابق أن قيم كل من الاشتراكات والادخار المحلي في مصر تذبذبت حول اتجاه عام صاعد، أي أن ثمة علاقة طردية بين قيمة الادخار المحلي (الاختياري) وقيم الاشتراكات (الادخار الإجباري) في مصر ويرجع ذلك إلى أن قيمة الاشتراكات لا تمثل إجمالي دخل العامل بل هو جزء مستقطع صغير منه، وللتوضيح أكثر فإنة يتم فرض المثال الآتي:

فبفرض أن موظف يعمل في هيئة حكومية ويتقاضى أجر قدره 20 ألاف جنيه منذ عام 2020 وأن مقدار هذا الأجر ثابت حتي عام 2027، وبالنظر إلى الجدول التالي للحدود القصوى لأجر الاشتراك يتضح أن نسبة ما يتم احتسابه كأجر هذا العامل نظير اشتراكه في النظام التأميني هي نسبة قليلة

وتبلغ 35% تقريباً وتتزايد هذه النسبة تدريجياً حتي عام 2027 وتصبح حوالي 96% من أجر هذا العامل يتم إحتسابه كأجر اشتراك.

وابتداءً من عام 2028 سيتم خصم أجر الاشتراك بناءً على معدل التضخم؛ بحيث لو تم توقع أنه في عام 2028 بلغ معدل التضخم 14% فإنه يتم خصم14% من إجمالي أجر هذا العامل كأجر اشتراك، حينئذ من الممكن أن تأخذ شكل العلاقة بين الاشتراكات والادخار المحلي منحنى عكسي، حيث سيكون ما يتم استقطاعه من إجمالي الدخل نظير الاشتراك في النظام التأميني (الادخار الإجباري) كبير ومؤثر على الادخار الشخصي(الاختياري) للفرد.

الجدول رقم (3)

الحدود القصوى لأجر الاشتراك من عام 2020 حتى 2027

القيمة بالجنيه

السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
الحد الأقصى	7000	8100	9400	10900	12600	14500	16700	19300

المصدر: صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي، كتاب دوري رقم(1) لسنة 2020.

وللتأكد من مدى صحة ذلك تم إجراء اختبار بيرسون لتحليل الارتباط بينهما، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4)

تحليل الانحدار باستخدام برنامج spss بين معدل نمو الاشتراكات ومعدل الادخار

Model Summary				
Model	R	R.Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.704[a]	.495	.470	75.40238

المصدر :مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق أن معامل ارتباط بيرسون بين معدل نمو الاشتراكات وبين معدل الادخار في مصر بلغ مقداره حوالي 0.7 وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي، كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد هي 0.5 مما يعني أن التغير في معدل نمو حصيلة الاشتراكات يفسر حوالي 5% للتغير في معدل الادخار وباقي العوامل ترجع إلى عناصر أخري غير مدرجة بالنموذج.

ومما سبق يتضح تدني الوزن النسبي للاشتراكات كجزء من الادخار الكلي، مما يعكس ثقل الوزن النسبي للادخار الاختياري كوسيلة من وسائل مواجهة الأخطار بشكل عام ومنها الاجتماعية، وتدني الوزن النسبي لحجم حصيلة اشتراكات التأمين الاجتماعي كوسيلة تحقق ذات الهدف.

خامساً: تحليل أثر أموال التأمينات الاجتماعية على هيكل الاستثمار

يوجد أثرين للتأمين الاجتماعي على الاستثمار، يتمثل الأول في الأثر على حجم الاستثمار، بينما يكون الأثر الثاني على هيكل الاستثمار، وبتحليل العلاقة بين التأمين الاجتماعي وحجم الاستثمار في مصر من خلال دراسة الاتجاه العام بين حجم الأموال المستثمرة لدى نظام التأمين الاجتماعي المصري وبين حجم الاستثمار القومي في مصر، يتضح وجود اتجاه عام في ازدياد يعبر عنه بيانياً الشكل رقم (4) التالي:

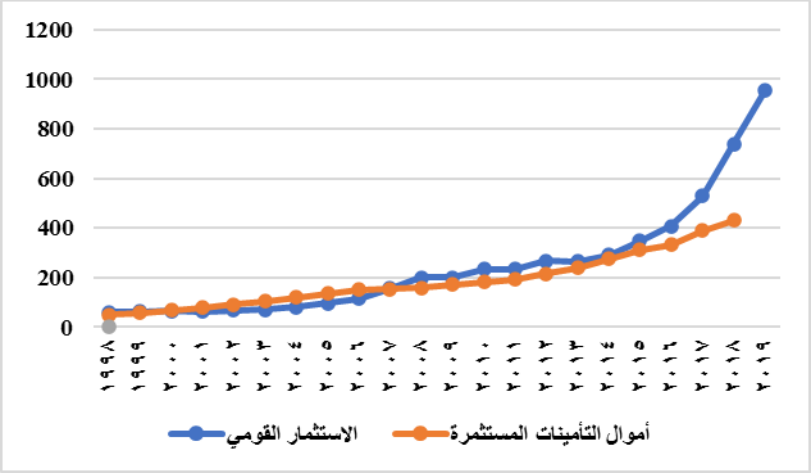

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

شكل رقم (4)

تطور حجم الأموال المستثمرة لدى نظام التأمين الاجتماعي المصري وبين حجم الاستثمار القومي خلال الفترة (1998-2020)

وبتحليل البيانات لدراسة ما إذا كان هناك ارتباط بين حجم الأموال المستثمرة لدى نظام التأمين الاجتماعي المصري، وبين حجم الاستثمار القومي، تم اجراء اختبار بيرسون لتحليل الارتباط فجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (5)

تحليل الانحدار باستخدام برنامج spss بين معدل نمو أموال التأمينات المستثمرة ونسب الاستثمار القومي

Model Summary				
Model	R	R.Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.461a	.213	.169	3.95280

المصدر :مخرجات الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين معدل نمو اموال التأمينات المستثمرة ونسب الاستثمار القومي علاقة طردية حيث بلغ معامل الارتباط بينهم حوالي 0,5. وبالتالي فإن أموال التأمين الاجتماعي المصري ساهمت في زيادة الاستثمار القومي وهو ما يعني مدي الأهمية النسبية لأموال التأمين الاجتماعي وتأثيرها على الاستثمار القومي في الدولة. أما فيما يتعلق بأُثر التأمين الاجتماعي على هيكل الاستثمار، سيتم التحليل من خلال المحاور التالية:

أولاً: دراسة تطور نصيب كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: دراسة أثر معدل نمو الأموال المستثمرة في نظام التأمين الاجتماعي المصري علي كل من حجم الاستثمار العام والخاص.

أولاً: **دراسة تطور نصيب كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

مرت العلاقة بين كل من نوعي الاستثمار بثلاثة مراحل رئيسة على النحو التالي: **المرحلة الأولي** وهي مرحلة الانفتاح والتي تمتد من الفترة (1974 حتى 1988)، حيث تميزت هذه الفترة بتزايد كل من الاستثمار العام والخاص وذلك بسبب تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث شجع الاستثمار المحلي والأجنبي على المساهمة بقوة في النشاط الاقتصادي.

المرحلة الثانية امتدت من الفترة (1989 حتى 1992) وقد تميزت بانخفاض كل من الاستثمار العام والخاص بسبب الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أواخر الثمانينات من انخفاض في أسعار صادرات البترول وتراجع تحويلات المصريين بالخارج وتزايد عبء الدين الخارجي على الموازنة العامة للدولة أدي كل ذلك إلى عجز الدولة على تمويل مشروعاتها فتراجع معدل الاستثمار بشكل عام (فوزي والمغربل، 2004).

أما **المرحلة الثالثة** فقد امتدت من 1992 حتى 2020 وقد تميزت بتراجع الاستثمار العام وتزايد الاستثمار الخاص مع تدهور شديد في هذه النسبة بشكل واضح في عام 2011 مع ثورة 25 يناير 2011، إلا أنه هذه النسبة تحسنت

قليلًا وبشكل تدريجي ابتداءً من عام 2014 مع استقرار الأوضاع الأمنية في مصر. (رزق الله، 2019).

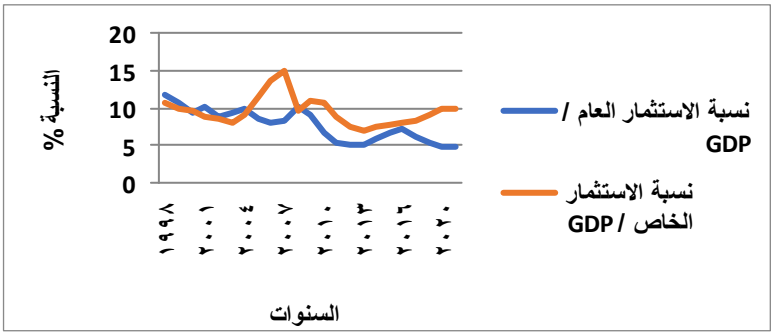

المصدر: اعداد الباحثين بناء على بيانات هيئة التأمين الاجتماعي

شكل رقم (6)

تطور نصيب كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ويلاحظ من الشكل السابق رقم (6) إنه ابتداءً من العام 2009 أصبح الاقتصاد الخاص يقود السوق، إذ أصبحت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أي أن الأول تمثل في اتجاه عام صاعد والأخير تمثل في اتجاه عام هابط.

ثانياً: دراسة أثر معدل نمو الأموال المستثمرة في نظام التأمين الاجتماعي المصري على كل من حجم الاستثمار العام والخاص في مصر:

يتبين من تطور هيكل الأموال المستثمرة لدى نظام التأمين الاجتماعي في مصر استحواذ الحكومة على أموال التأمين الاجتماعي واستثمارها بمعرفة الحكومة في الاستثمارات العامة، وهو ما يعني توقع تغير هيكل الاستثمار بزيادة نصيب الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص، إلا انه عند إجراء اختبار بيرسون لتحليل الانحدار بين معدل نمو الاموال المستثمرة ونسب الاستثمار العام والخاص، جاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) التاليين:

الجدول رقم (6)

تحليل الانحدار باستخدام برنامج spss بين معدل نمو أموال التأمينات المستثمرة ونسب الاستثمار العام

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.359[a]	.129	.083	1.94204

المصدر :مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (7)

تحليل الانحدار باستخدام برنامج spss بين معدل نمو أموال التأمينات المستثمرة ونسب الاستثمار الخاص

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.769[a]	.592	.570	1.34785

المصدر :مخرجات برنامج SPSS

ومن الجداول السابقة يتضح:

وجود علاقة طردية بين كل من معدل نمو الأموال المستثمرة وبين كل من نوعي الاستثمار إلا أن الارتباط طردي قوي بين كل من الاموال المستثمرة لدى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والاستثمار الخاص؛ حيث بلغ معامل الارتباط بينهم حوالي 0.7 في حين بلغ معامل الارتباط بين الأموال المستثمرة لدى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والاستثمار العام حوالي 0.3 أي أن الارتباط طردي ضعيف. وهو ما يرجع غالباً إلى التوجه الرأسمالي الذي انتهجته الدولة.

وبالإضافة إلى الأثر التضخمي للتأمين الاجتماعي، فبفعل التضخم وعوامل أخري قد تأثرت بشكل كبير العلاقة النسبية بين قدرة كل من القطاعين العام والخاص على الاستثمار، فالتضخم يزيد من أرباح القطاع الخاص وبالتالي ترتفع قدرته على زيادة الاستثمار، بينما يؤدي التضخم لزيادة عجز الموازنة العامة وبالتالي يحد من قدرة الدولة على الاستثمار العام.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. يحتل التمويل أهمية خاصة في نظم التأمين الاجتماعي؛ حيث يحدد مدى قدرة تلك الأنظمة على الوفاء بإلتزامتها الحالية والمستقبلية في تقديم المزايا التأمينية المكفولة للمستحقين.
2. اتضح من خلال البحث مدى تأثير نظام التأمينات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنظام التأميني منها ما هو سلبي كآثر الموازنة العامة للدولة على نظم التأمينات نتيجة لاستحواذ الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي على الجزء الأكبر من الفوائض المالية لنظام التأمين الاجتماعي، وما نتج عنه من حدوث إعادة توزيع للدخل لخارج النظام، أي في غير صالح المشتركين.
3. تأثير النظام التأميني على زيادة التضخم.
4. الأثر الايجابي لنظام التأميني المصري على التنمية الاقتصادية والإسهام في انتعاش الاقتصاد بفضل الاحتياطيات والفوائض التأمينية الضخمة التي يفرزها النظام بوصفه مؤسسة مالية استثمارية ضخمة.

ثانيا: التوصيات

في ضوء نتائج البحث تأتي التوصيات على التالي:

1. توفير الضمان الكافي لأموال التأمينات المستثمرة بحيث لا تتعرض لأي مخاطر قد تعرض أي جزء منها للضياع.
2. الاهتمام بعامل السيولة النقدية حرصا على تسييل أي جانب من الاستثمارات قد يتطلب الأمر الاحتياج إليه إذا ما دعت اعتبارات توفير السيولة النقدية إلى ذلك.
3. الربحية وتعظيم العائد الناتج من استثمار تلك الأموال لضمان استمرارية صناديق التأمين الاجتماعي في تأدية خدماتها.
4. الحصول على عائد حقيقي لاستثمار أموال الصناديق للمحافظة على هذه الأموال وعدم انخفاض قيمتها الحقيقية.
5. تطوير قانون التامين الاجتماعي بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والموارد المتاحة، وذلك في ضوء ان سياسة استثمار أموال التامين الاجتماعي تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي ودعمه مع توافر مبدأ ضمان الأموال وتحقيق أكبر عائد ممكن.

قائمة المراجع

اولا المراجع العربية:

1. إبراهيم، امنية خيري. (2008). الاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2008.
2. أحمد، شيماء محمد كامل (2019). تطوير نظام المعاشات في جمهورية مصر العربية باستخدام الأساليب العشوائية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
3. رزق الله، وسيم وجيه الكسان.(2019). أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، ص 70.
4. الطاهري، مني السيد. (2002). تقييم اقتصادي لأساليب استثمارات التأمين الاجتماعي في مصر. رسالة دكتوراه، اكاديمية السادات.
5. عادل، احمد محمد.(2012). التامين الاجتماعي في مصر واثاره الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الازهر.
6. عمر، محمد عبد الحليم. (2002). رؤية حول تنظيم العلاقة بين التأمينات الاجتماعية والموازنة العامة للدولة. مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول. جامعة الأزهر،12.ص 1.

7.فرج، وائل محمد على. (2014). دراسة تحليلية لعوائد استثمار اموال التأمينات الاجتماعية في مصر. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

8. فوزي، سميحة والمغربل، نهال. (2004). الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟. ورقة عمل رقم 96، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 11-14.

9. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.١٩٨، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٣٩.

10. محمد، نصر عبدالحفيظ. (2019). تأثير معدلات التضخم على محفظة استثمارات احتياطيات صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص فى مصر.مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع66. 40 - 1 .

11. محمود، مني إبراهيم. (2007). دراسة تحليلية لنظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات في مصر. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان.

المراجع الأجنبية

1. Helmy, Omnia.(2006), EGYPT'S NEW PENSIONS SYSTEM, the Egyptian Center For Economic Studies. WP NO. 116.
2. International Financial Statistics (IFS), IMF, Washington D.C. January, 2022